شركات عالمية .. تصب جُلَّ اهتمامها نحو الأسواق العراقية

بغداد/ حسين الهاشم

يمتلك السوق العراقي اليوم قوة جاذبة لجميع المنتجات العالمية بعد فترة انقطاع عن العالم الخارجي لفترة قاربت العقدين من الزمن .. خلقت خلالها فجوة كبيرة بين العراق والعالم في مجال التطور العلمي التقني .. واليوم بعد استتباب الامن والحاجة الى البضائع المتميزة عالميا .. بدأت كبريات الشركات العالمية بالتوجه الى العراق عبر منافذه المختلفة في محاولة لعرض منتجاتها داخل اسواق العراق التي تعتمد المنتج الاجنبي في اغلب الاحيان .

حسين مراد مدير عام مبيعات شركة فورد العالمية قال : بعد ان وجدنا التحسن الامني قد ساد اغلب مناطق العراق اصبحت هناك تطلعات لجميع الشركات العالمية بالتوجه الى العراق وعرض منتجاتها .. ومنها شركة فورد التي وجدت بالعراق قبلة لمنتجاتها الجديدة . بدانا عملنا بشكل تدريجي من اقليم كردستان كمرحلة اولى تعقبها مراحل اخرى نصل من خلالها الى جميع مناطق العراق .. لاسيما وان منتجاتنا بدات تحظى باهمية الكثير من المواطنين العراقيين . ولذلك اصبحت لدينا رغبة في عرض المتميز والناجح نوعيا في الاسواق العراقية .. وعندما تبنينا فكرة الاتجاه نحو الاسواق العراقية درسنا ما يناسب المستهلك داخل العراق من حيث المتانة وجودة المنتج وكذلك كميات الوقود التي تستهلك من قبل السيارات .. كما اننا وجدنا اهتماماً من الحكومة العراقية في موضوع البيئة . الامر الذي قادنا الى دراسة الموضوع والاتجاه صوب صنع محركات لاتحدث تاثيرات سلبية كبيرة .. باختصار شديد نعمل اليوم وفق متطلبات العراق الجديد من حيث الاعتماد على المنتج الجيد المتين الناجح نوعيا والمناسب للمرحلة الجديدة

اما المهندس محمد المصري مدير عام شركة نيظا للوكالات التجارية قال : نعمل اليوم على تقديم منتجات متميزة الى الاسواق العراقية بعد ان درسنا واقع السوق العراقي بشكل جيد ووجدنا انه يزخر بالمنتجات ذات المواصفات النوعية غير الجيدة .. الامر الذي دفعنا الى الوجود داخل السوق العراقي الذي يعتبر من افضل الاسواق العالمية .. لوجود طلب كبير وهائل على المنتج الجيد .. لاسيما ذلك الذي يحمل ماركة عالمية .. فالانتاج العالمي اليوم يبحث عن السوق المتميز الواعد .. وفي حقيقة الامر فاننا نجد هذا السوق داخل العراق .. صحيح كان الوضع الامني احد ابرز معوقات حضورنا الى العراق .. ولكن اليوم تغير الحال وبدانا بالوجود في مناطق مختلفة من العراق ..

حدثنا هادي جدوع مدير عام الاسواق المركزية قائلا : اننا بصدد الاتجاه نحو البضائع الجنبية التي عرفت الاسواق المركزية بعرضها خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرع الماضي .. حيث كانت تعرض اسواقنا منتجات بمواصفات نوعية جيدة وذات ماركات عالمية لها سمعة طيبة بين اوساط المستهلكين .. لذلك اليوم تجدنا نعقد صفقات مع شركات عالمية متميزة لعرض منتجاتها في الاسواق المركزية وباسعار مناسبة .. في وقت نعمل ايضا على عرض الجيد من صناعتنا الوطنية ..

اقرار عدد من المشاريع لاعادة إعمار العراق

بغداد/ علي كاظم تكليف

اقرت الهيئة الستراتيجية العراقية لإعادة الإعمار التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي عدداً من المشاريع في اجتماعها السابع والاربعين برئاسة الاستاذ علي غالب بابان وزير التخطيط والتعاون الإنمائي الذي حضره عدد من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية وممثلين عن الدول المانحة وصندوق النقد الدولي لمناقشة العديد من المشاريع وطرق دراستها وإقرار بعض منها وأوضح السيد الوزير في تصريح صحفي ان المشاريع التي تم إقرارها من خلال اجتماع الهيئة الإستراتيجية العراقية لإعادة الأعمار بلغت سبعة مشاريع وتضمنت تلك المشاريع ، مشروع تقديم الدعم الفني لاصلاح النظام التقاعدي في العراق بكلفة ٣٦ مليوناً و٥٠٠ الف دولار بتمويل من البنك الدولي والحكومة العراقية ولصالح وزارة المالية اضافة الى اقرار مشروع دعم وزارة حقوق الانسان في مجال التنقيب عن المقابر الجماعية وتحديد هويات الاشخاص المفقودين بكلفة تزيد عن ٩٠٠ الف دولار بتمويل من صندوق الامم المتحدة لإعادة إعمار العراق لصالح وزارة حقوق الانسان كما اقرت الهيئة الستراتيجية مشروع رفع مستوى اعادة الاندماج المستديم الاقتصادي الاجتماعي للعائدين العراقيين من خلال برنامج الأمن الانساني والاستقرار بكلفة ٥ ملايين دولاربتنفيذ من المنظمة الدولية للهجرة وبتمويل من الحكومة الالمانية لصالح وزارة الهجرة والمهجرين اضافة الى اقرار مشروع تحسين الخدمات الصحية في منطقة الاهوار بكلفة تزيد عن مليون و٥٠٠ الف دولار بتمويل من صندوق الامم المتحدة للسكان لصالح وزارة الصحة واضاف انه تم اقرار ثلاث مذكرات تفاهم شملت (مذكرة تفاهم بين مشروع تطوير وزارة الموارد المائية والتي تهدف الى تنمية قدرات وزيادة امكانية التدريب المهنية من خلال الدعم الفني لتطوير عملية المسح وجمع المعلومات لقناة(٤٢) في منطقة التاجي بكلفة تزيد عن ٩٦ الف دولار ومذكرة تفاهم اخرى بين مشروع تطوير وزارة الموارد المائية وتهدف الى تنمية القدرات وزيادة امكانية التدريب المهنية من خلال الدعم الفني وشراء الاجهزة اللازمة لمختبر تدريب الحاسبات الالكترونية بكلفة ٧٠ الف دولار وأكد السيد الوزير ان الهدف من إقرار تلك المشاريع الاسراع في اعادة اعمار العراق للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للمجتمع العراقي وأشار سيادته الى تاجيل اقرار بعض المشاريع لحين اكتمال الدراسة الكافية عنها وجمع المعلومات والكلف والتفاصيل الكاملة لتلك المشاريع لغرض اقرارها . من جانب اخر أنجزت دائرة النقل والاتصالات التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي من إعداد التوصيات النهائية للجنة دراسة تقييم فكرة صيانة واكساء طرق مبلطة والاسمنت باستخدام منظومات متكاملة وقال الدكتور عماد حمزة مدير عام دائرة النقل والاتصالات في تصريح صحفي إن الدائرة أعدت التوصيات النهائية لفكرة صيانة واكساء الطرق المبلطة والاسمنت باستخدام منظومات متكاملة لقشط وخلط المواد المكشوطة وإعادة مزجها وفرشها في آن واحد في موقع العمل باستخدام تكنولوجيا (cold in –place recycling)

وأوضح مدير عام دائرة النقل والاتصالات انه سيتم تحديد الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية و بين إن الدائرة قد قدمت مقترحاً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تتضمن تشكيل لجنة من متخصصين في أمور الطرق وتكنولوجيا التبليط في عدد من الوزارات (وزارة الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة وأمانة بغداد) لدراسة الفكرة وتقييمها وتحديد جدواها الفنية والاقتصادية والبيئية.

من الواقع الاقتصادي

ترنيمة القطاع الخاص

محمد شريف ابو ميسم

بتنا نسمع ذات الترنيمة في كل لقاء للمعنيين في الشأن الاقتصادي سواء كان مؤتمرا أم ندوة أم حواراً جانبياً ، فنسمع قبل كل قول ولأكثر من مرة – لابد للدولة أن تدعم القطاع الخاص .. وسياسة البنك المركزي الانكماشية وراء تعطيل دور المصارف في منح القروض للصناعيين ورجال الأعمال – حتى عدّها البعض (نشيدا وطنيا) يردده حين تلتقي به وسائل الاعلام أو حين تتاح له فرصة الحديث في لقاء أو تجمع للاقتصاديين ، ويسترسل البعض ممن يتغنى بهذا النشيد (وكأنه مسك بالحقيقة التي يبحث عنها الفلاسفة) فيسهب في قول مكرر لايغني ولا يسمن من جوع ، في وقت يفترض فيه أن نتخطى هذه النغمة التي تكلم بها من قبل – المسؤولون الحكوميون قبل غيرهم – والأجدر بمن يريد مصلحة هذا البلد أن يأتي بحلول عملية لانتشال واقع اقتصاد البلاد من حالة التردي مراعيا عامل الوقت في وضع أي برنامج للعمل .. وأكثر ما يلفت الانتباه في الآراء التي تكرر هذه الترنيمات التي ماعاد أحدا لا يعرفها هم العاملون في القطاع الخاص حتى ان بعض مما يلحق بهذه الترنيمة قد وضعت له الحلول منذ أشهر ان لم يكن قبل سنوات ، الا ان هؤلاء مصممون على اعادة كامل (النشيد) ما يؤكد انهم خارج خارطة الزمن الذي يتصارع معه المخلصون والجادون في هذا البلد للنهوض بالواقع الاقتصادي ، فهل يعقل أن يأتي من يطالب الحكومة الآن بدعم القطاع الزراعي بقروض ذات فائدة منخفضة عبر المصارف الاختصاصية ..! والمبادرة الزراعية تمنح قروضاً للفلاحين والمزارعين والمشاريع الزراعية العملاقة منذ العام الماضي ودون أية فائدة تذكر ! وهل يعقل أن أحداً يمكن أن يدعي انه اقتصادي وحريص على هذا البلد .. ويطالب البنك المركزي الآن بخفض نسبة الفائدة (معتقدا انها زالت ٢٠٪) ومسترسلا في تنظيرات تتهم هذا الطرف أو ذاك محملا اياهم مسؤولية الإرث الكبير لواقع التردي في مشهد الاقتصاد الكلي وهو لا يعلم ان نسبة الفائدة خضعت الى تخفيضات متعددة كان آخرها ما جعل نسبتها ١١٪ .. والأدهى من ذلك أن يطالب بعضهم بقروض بنسبة فائدة منخفضة للمدينة الفلانية للارتقاء بواقعها الاقتصادي وهو يتجاهل أو ربما يجهل أن قروضاً بنسب فائدة لا تتعدى ٢٪ رفض العمل بها في مصارف تلك المدينة على اعتبار ان نسبة الفائدة محرمة شرعا – وطالبت الجهات المعنية بتدخل رجال الدين لتوضيح الأمر للعامة من الناس على اعتبار ان هذه النسبة تسمى (رسوم خدمة) وهي لا تغطي الكلف الادارية التي يتم انفاقها على العاملين والمطبوعات المصرفية ومصادر الانارة وماشابه ذلك ، فاضطرت تلك الجهات الى منح القروض دون أية فائدة تذكر ولكن اقبال الناس ما زال ضعيفا في وقت تتكرر فيه ترنيمة مكررة للذين يقيمون خارج حدود الزمن .

ان هذه النسبة تسمى (رسوم خدمة) وهي لا تغطي الكلف الادارية التي يتم انفاقها على العاملين والمطبوعات المصرفية ومصادر الانارة وماشابه ذلك ، فاضطرت تلك الجهات الى منح القروض دون أية فائدة تذكر ولكن اقبال الناس ما زال ضعيفا في وقت تتكرر فيه ترنيمة مكررة للذين يقيمون خارج حدود الزمن

مناقشة واقع القطاع الخاص في محافظة الأنبار

بغداد / المدى

أقامت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق المستهلك / مجلس الأعمال العراقي ، طاولة مستديرة لمناقشة مسودة أجندة أعمال محافظة الأنبار ضمن مشروع يستهدف واقع القطاع الخاص بوصفه شريكا في عملية البناء .. واستهلت الطاولة التي حضرتها المدى بحديث للدكتورة منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك أشارت فيه الى أجندة أعمال الجمعية التي اختارت ثلاث محافظات هي : الأنبار والنجف والبصرة وتم اختيار أربعة قطاعات في محافظة الأنبار وهم : القطاع الصناعي – القطاع الزراعي – القطاع التجاري وقطاع المقاولات ثم تقدم الدكتور عماد عبد اللطيف بورقة أشار فيها الى سمات القطاع الصناعي الخاص في محافظة الأنبار وأهم مشاكل هذا القطاع في المحافظة والحلول المقترحة في هذا الاطار مشيرا الى عدم وجود ستراتيجية محددة للاستثمار الصناعي في المحافظة يتم من خلالها تحديد مسار ذلك القطاع ، مقترحا دراسة البيئة الاستثمارية للقطاع وذلك بتحديد خارطة للاستثمار الصناعي وأولويات المفاضلة بين المشاريع في المحافظة مع تحديد نقاط القوة التي تمتاز بها المحافظة .. في حين أشار الدكتور ثائر العاني الباحث في مركز دراسات المستنصرية الى الضعف في القطاعين الصناعي والزراعي وعجزهما عن تلبية الطلب في المحافظة مشيرا الى ضرورة التركيز على المشاكل باتجاه وضع الحلول .. واستعرض المشاركون في الطاولة من رجال الأعمال والصناعيين أبرز المعوقات التي تواجه عملهم وأهم الاقتراحات التي طالبوا بادراجها ضمن أجندة الأعمال .

الشبيبي: خطط جديدة لمواجهة التضخم وتطوير القوة الشرائية للدينار

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

يؤكد المحللون الاقتصاديون أن الأزمة العالمية ضربت خطة إعادة البناء التي قررت الحكومة العراقية البدء بها. لكنّ مصادر البنك المركزي العراقي من جانب آخر تؤكد أنها استطاعت تقليل حجم تأثيرات التضخم من ٣٤ بالمئة، أعلى معدلاتها سنة ٢٠٠٦ إلى ٩,٢ بالمئة. وتقول صحيفة (Gulf Times) إنّ (سنان الشبيبي) محافظ البنك المركزي أخبرها أن هناك خططاً فعلية لتطوير بنوك تديرها الحكومة وأخرى يديرها القطاع الخاص. وأكد (الشبيبي) أن الركود في أسعار النفط –انخفاضها عن مستويات تجاوزت ضعف الأسعار الحالية– نتيجة التباطؤ على طلب النفط الخام بسبب الأزمة المالية التي تسود العالم الآن، تركت العراق بحاجة الى المال الذي يعيد به بنيته التحتية بعد سنوات من الحرب، والعقوبات الاقتصادية، وتداعيات الوضع الامني بعد٢٠٠٣.

وقال الشبيبي: ((إن الأزمة المالية كان لها تأثير كبير علينا)). ومن الجدير بالذكر أن العراق بدأ مرحلة الاجترار المالي لأنه يعتمد على ٩٥ بالمئة في اقتصادياته على الموارد المالية التي يجنيها من بيع نفطه. والشهر الماضي لم يكسب سوى ١,٨ مليار دولار من مبيعات النفط، مقارنة بما يقرب من ٧ مليارات دولار في تموز الماضي، عندما كانت أسعار النفط في ذروتها ١٤٧ دولاراً للبرميل!. إن العراق الآن بحاجة الى الأموال لإعادة بنيته التحتية بعد التأثيرات المنهكة التي خلفتها الحرب، والعنف الطائفي، ومن قبل ذلك مرحلة الحصار الاقتصادي. والحاجة الأساسية للمال تتضح بجلاء في تخفيض الميزانية العراقية لسنة ٢٠٠٩ . لكنّ (الشبيبي) أكد أن العراق لم يتعرّض لأذى ما سمّاها الأعراض الأخرى للأزمة المالية العالمية، أي تدهور الثقة المصرفية، بسبب عزلته المالية نسبياً، وأيضا بسبب نظامه المصرفي المتخلف!. وفي خططه لمواجهة هذه الحال، قال (الشبيبي): ((هناك برنامج كبير، لتحسين بنوك العراق، وبشكل خاص في مجال إنشاء البنوك الخاصة)). أي البنوك الأهلية والتي لا تعد حتى الآن –هي والحكومية– تعمل بمعايير دولية.

ويذكر انه لأول مرة قام البنك المركزي في العراق بتخويل البنوك الأهلية لمعالجة قضايا الدفعات الدولية، واعتمادات العملة الأجنبية بما يساوي كحد أعلى ٤ ملايين دولار لكل بنك، فيما كان مبلغ الاعتماد المحدد سابقاً فقط ١ مليون دولار سنة ٢٠٠٨. ويؤكد (الشبيبي) أن معظم رسائل الاعتماد التي كانت تستخدم، تعالج من قبل البنك التجاري التابع للحكومة (TBI). وأشار الى أن البنوك الخاصة تحتاج الى ممارسة جهود أكبر لتوسيع تجارتها وأعمالها المالية. إن البنوك الخاصة –وعددها في العراق نحو ٣٠ بنكاً– مازالت تفتقر الى قابلية الدفعات الفعالة عبر الحدود، ومعظم هذه المؤسسات صغيرة نسبياً، ولا تستطيع أن تدعم بكميات محدودة من أعمال التبادل التجاري.

وعلى صعيد ذي صلة ألمح (الشبيبي) بقوله: ((نحن نخطط فعلا لتخفيض نسبة التضخم الى مستوى نتأكد فيه من تطوير القوة الشرائية للعملة العراقية)). وكشف (الشبيبي) أن البنك المركزي العراقي اتّبع سياسة نقدية متشددة –على مدى السنوات القليلة الماضية– لكي يكبح التضخم الكبير في البلد والذي بلغت نسبته ٧٠ بالمئة خلال المدة الأخيرة من فترة النظام السابق واعترف قائلاً: ((كانت سياستنا النقدية صارمة جداً، ولكنّ الآن نحن نحتاج الى تسهيلها مع انخفاض التضخم)). وأوضح (الشبيبي) أن البنك المركزي قد يتبنّى سياسة تعزيز العملة العراقية (الدينار). وقال إن الدينار ارتفع في الأشهر القليلة الماضية مقابل الدولار، وهذه الحال ترجع الى نجاح البنك في تبادلاته المالية عبر مزاده اليومي . ويشار الى أن سعر الدينار العراقي بلغ الاسبوع الماضي د١,١٧٠ فيما كان ١,٥٠٠ لكل دولار، وكان مستمراً على ذلك السعر تقريباً للسنوات الثلاث الماضية. وقبل عام ٢٠٠٣، كان سعر تبادل الدينار يصل الى ٢,٠٠٠ و ٢,٥٠٠ لكل دولار. ويبيع المصرف العراقي بمعدل ٥٠ مليون دولار الى ٦٠ مليون دولار في كل يوم عمل في بغداد إلى البنوك التي تديرها الحكومة أو البنوك الأهلية.

فتح فرع جديد لمصرف الرافدين

بغداد / المدى

أعلن عبد الحسين الياسري مدير عام مصرف الرافدين بأنه تقرر فتح فرع للمصرف في ناحية النخيب التابعة لمحافظة الانبار .. ذكر ذلك بيان صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة المالية تلقت (المدى) نسخة منه .. وأضاف البيان نقلا عن الياسري قوله : من اجل تقديم خدماتنا لمواطني ناحية النخيب تقرر فتح فرع جديد لمصرفنا في هذه الناحية .. مشيرا الى ان الإجراءات مستمرة لإكمال فتح هذا الفرع في هذه المنطقة .

بأختصار

• صعد المؤشر الرئيسي للاسهم اليابانية بنسبة ٦ ر٤ في المئة يوم الاربعاء مسجلا أكبر ارتفاع من حيث النسبة المئوية منذ ستة أسابيع مع ارتفاع أسهم قطاع البنوك بعد أن قال الرئيس التنفيذي لمجموعة سيتي جروب المصرفية ان المجموعة تحقق أرباحا.

• ارتفع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الاخرى يوم الاربعاء بعد تراجعه في المعاملات الصباحية في آسيا وذلك بعد أن أظهرت بيانات انخفاض الصادرات الصينية في فبراير شباط الماضي مما أثر سلبا على الدولار الاسترالي وعملات أخرى.

• صعد المؤشر الرئيسي للاسهم اليابانية بنسبة ٦ ر٤ في المئة يوم الاربعاء مسجلا أكبر ارتفاع من حيث النسبة المئوية منذ ستة أسابيع مع ارتفاع أسهم قطاع البنوك بعد أن قال الرئيس التنفيذي لمجموعة سيتي جروب المصرفية ان المجموعة تحقق أرباحا.

• أفادت وكالة أنباء فارس شبه الرسمية أن وزير النفط الايراني لمح الى أن منظمة أوبك ستقبل روسيا عضوا فيها اذا أرادت روسيا الانضمام الى المنظمة التي تضم ١٢ بلدا. . وكرر الوزير غلام حسين نوذري قبل أيام من اجتماع المنظمة في فيينا يوم ١٥ اذار الدعوة الى مزيد من التعاون بين أوبك والدول غير الاعضاء في المنظمة. وايران رابع أكبر بلد منتج للنفط في العالم.

• عضو بالمجلس الاعلى للبترول في الكويت في تصريحات نشرت يوم الاربعاء ان من المرجح أن تخفض منظمة أوبك امدادات النفط لدعم الاسعار في الاجتماع الوزاري الذي تعقده يوم الاحد.

هيئة استثمار ميسان تتفق على إنشاء معمل متطور لتدوير النفايات في المحافظة

ميسان / رعد شاكر

أكد رئيس هيئة استثمار ميسان على داود أن الهيئة اتفقت مع شركة ربيع بغداد على إنشاء مشروع جمع وتدوير النفايات في المحافظة بطريقة الحرق المغلق لإنتاج الطاقة الكهربائية و الغازات الصناعية (الاوكسجين ، الهدروجين ، النتروجين ، وثاني اوكسيدالكاربون) وامكانية فصلها وتسويقها في اسطوانات مع مراعاة السلامة البيئية مشيرا الى ان طاقة الحرق للمعمل تبلغ٥٠٠طن يوميا وبمعدل نحو(٢١ طن/ساعة) وان الحاجة المقدرة لتغطية احتياجات المعمل من النفايات بحدود (٤٠٠-٥٠٠) طن /يوم.

واوضح علي وارد للمدى ان طريقة تجميع النفايات تعتمد على الجمع الميكانيكي المباشر بواسطة السيارات الكابسة في مركز مدينة العمارة ، اما النفايات في بقية مناطق المحافظة في الاقضية والنواحي فتكبس على هيئة بالات وتنقل الى موقع العمل ، ويكون هذا العمل من مسؤولية الطرف الثاني على ان تتولى البلدية مسؤولية منع التجاوز أو التلاعب بالنفايات لضمان أحقية الشركة المستثمرة بتجميعها واستثمارها بالمشروع مضيفا « ان الشركة المستثمرة تتولى مسؤولية اقامة المعمل بكامل مكوناته وتشغيله وتجهيزه بمستلزمات التشغيل وحسب ما ورد في قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ فيما تقوم هيئة استثمار ميسان بتسهيل إجراءات إجازة الاستثمار لهذا المشروع بعد تقديم الشركة لجميع الوثائق والمستمسكات المطلوبة وحسب قانون الاستثمار .»

ولفت وارد الى اعطاء المجال للشركة بتوسيع طاقة المعمل مستقبلا في ضوء النمو السكاني في المحافظة وزيادة كمية النفايات وبنفس الشروط مع إعطاء الشركة المستثمرة الحق في التصرف بالطاقة الكهربائية التي ينتجها المعمل وبالاتفاق مع الجهة المستفيدة – الكهرباء الوطنية–.

من جانبه أكد مدير شركة ربيع بغداد عباس صالح ان الجدوى الاقتصادية للمشروع تتمثل فضلا عن انتاج الغازات التي تدخل في العديد من الصناعات والتي يمكن الاستفادة منها محليا ومازاد عن الحاجة يصدر الى الخارج مضيفا « ان هذه الطريقة في تدوير النفايات تعتبر الاحدث في العالم والعديد من الدول المتقدمة ومن ضمنها اليابان والمانيا كما ان هذه الطريقة ستسهم في الحد من البطالة عبر تشغيل الايدي العاملة من اهالي المحافظة وبعقود طويلة الامد مشمولة بقانون االرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.